علم أصول التفسير
المفهوم والنشأة والتطور والمؤلفات
طاهر براهيمي
قسم اللغة والأدب العربي - كلية الآداب واللغات - جامعة غرداية - الجزائر
Taharbi2014@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال علمًا من العلوم الشرعية التي لم تغل العناية اللازمة من جهة التأصيل والتنظير وهو علم أصول التفسير. وجاء البحث بمشقين أساسيين. أما الشق الأول فعرض فيه تعريف علم أصول التفسير من خلال تفكيك المركب الإضافي (أصول + تفسير) والفرق بين أصول التفسير وقواعد التفسير والفرق أيضاً بين أصول التفسير ومناهج المفسرين، وأما الشق الثاني فحاولت فيه رصد نشأة هذا العلم ومراحل تطور التأليف فيه معرّاً على مصادره ومخصسا أهم المؤلفات التي استقلت بالتأليف في هذا الفن.

الكلمات المفتاحية: أصول التفسير، ماهج المفسرين، القرآن، قواعد التفسير.

Principles of the Science of Exegesis
Definition, origins, developments and literature

Abstract -
This article deals with The Science of (Quran) Exegesis which is considered to be one of the most important sharia sciences, that had not received due attention, with regard to its principles and theoretical framework. This research is twofold: the first part defines the concept of The Principles of the Science of Exegesis, by deconstructing its elements (principles + exegesis), and the difference between the Principles of Exegesis (Usul Al Fiqh) and the Rules of Exegesis (Qawa’id Al Fiqh), in addition to the difference between the Principles of Exegesis and the
methods used by exegetes. In the second part, we tried to tackle the question of the origin of this science, and its developments and related literature.

**Key words:** Principles, exegesis, methodologies of exegetes, The Quran, rules of exegesis.

**المقدمة:**

إن المتحدث لحركة تطور علم التفسير يستشعر أن هذا العلم تطور تطوراً خالصاً منسجمًا لنظري الذي يقدّم أثبات على عكس بقية العلوم الشرعية التي جمعت بين التأصيل والتطبيق والتأويل وإصوله والحديث وعلومه، فكان التفسير لمرتعاً سهلاً للخلال والخطأ، وهدفاً لكلّ تأويل مذهبيًّ أو قراءة معاصرة، والحاجة إلى الأصول والقواعد في علم التفسير، ملخص بممالقة هذا ما يكون القرآن من خصوصية تحمل الأوجه المتعددة.

ومادة علم أصول التفسير موجودة إلاّ أنها مفرقة بينعلوم ومعارف شتى، وعلم القرآن وعلوم اللغة وكتب الأصول، كما تتركّز مادته وكتب التفسير نفسها، وجاء هذا البحث لتعريف علم أصول التفسير ويرصد حركة تطوره وأهم مؤلفاته.

**تعريف علم أصول التفسير:**

أولاً: تعريف الأصول:

الأصول لغة: الأصول جمع أصل ; وهو أصل الشيء، ومنه قوله تعالى: إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم (64) الصفات، أي في أصل الجحيم أو الدرك الأصل من الجحيم. قال أبو حيان الأندلسي: "وقبل منبتها (أي الشجرة) قُمر جهنم".

وأصل الشيء صارذا أصل، ومنه قول أمية البدلي: وما الشغل إلاّ أنّي منهتّب... لعرضك ما لم تجعل الشيء أصلّ.
الأصول اصطلالاً : الوقوف على المفهوم الاصطلاحي للفظ الأصول هو محاولة إبراز أهم استعمالاته : فهو لا يعبر عن معنى بداته دون إضافته. لتجره كを持っている أصول الفقه أو أصول الحديث ومن هذا المنطلق، فالأصل يطلق على الراجح بالنسبة للمرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المطبقة على الجملتين ... وعلى ما يبين عليه غيره ... ويطلق أيضا على المتفق عليه كالأب بالنسبة إلى الأبناء.

والتالي تمدد دلالات الأصول بحسب استعماله فهو قاعدة باعتبار ومنهج باعتبار آخر. قال الكفوي : "الأصول من حيث هي منهج وأساس لفرعها سميت قواعد، ومن حيث أنها مسالك واضحة إليها سميت ماناوج".

- تعريف التفسير:

التفسير لغة : التفسير صيغة تفعيل من الفَسَرُ، والفَسَرُ هو بيان الشيء وإيضاحه، قال الصاحب بن عياد : " هو بيان وتفسيل الكتب، يقال فَسَرْتُ القرآن وفسَرْتُه، وما تفسيرت عن هذا : أي ما سألت عن تفسيره، وهو كنتاً ما استفسرته". وهو قريب من المعنى اللغوي الذي وضعه ابن عاشور يُمتد تفسيره، والذي قال فيه : "هولاء والكشف لملء عِلْم ولفظ بكلام آخر هو أوضح للمعنى في المسأل عند السامع". معتبراً أن لفظ التفسير مصدر للمضعف (فسَرُ) وما جاء على هذه الصيغة يكون...

الكفوي أبو البقاء، الكلبيات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المضري، لبنان، مؤسسة الرسائل العالمية، ط2، 1413هـ، ص 122.

ابن فارس أحمد، معجم مقايس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، لبنان، دار الجيل، ج4، ص 405.

الصاحب بن عياد، المحيط في اللغة، تحقيق محمد آل ياسين، لبنان، عالم الكتب، 1414هـ-1994م، ج 8، ص 311.

ابن عاشور محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر: 1984هـ، ج 1، ص 12.
للتكثير عادةً، ويؤيد هذا المعنى تفسير ابن عباس رضي الله عنه لقوله تعالى: وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلِ الْجَنَّةِ بَالْحَقِّ وَأَحْسَنْ تَفْسِيرًا (33) الڤرقتان، أي أكثر تفصيلاً. كما نقل الطبري عن الضحاك أنّ معنى التفسير هو البيان.

التفسير اصطلاحًا: اختلفت كلمة العلماء، وتبينت آراؤهم في تحديد مفهوم مشترك للتفسير، والسبب في ذلك ذهب راجع لكثرة العلوم المتنقلة تحته حكم القراءات وأسباب النزول والإعجاز وغيرها، فجاء التعريف على حسب اعتقاد المعرف بمدى أهمية حقل علم من هذه العلوم، ولعل أبرز مثال على هذا تعريف أبي حبان الذي قال: "التفسير علم يبحث فيه عن صيغية النطق باللغة القرآن ومدرّبتها وأحكامها الإعرابية والتصريفية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيج". وقوله: (صيغية النطق باللغة القرآن) هو علم أحكام التجويد وهو ضمن علم القراءات لا علم التفسير، وكونهما يشتركان في دراسة أنفلات القرآن فهذا لا يعني تطابقهما، إذ أن التفسير يبحث عن معانيه وما يستنبث منها، وعلم القراءات يبحث عن صيغية النطق بها، قال ابن عاشور: "وبهذه الحينية خالف علم التفسير علم القراءات، لأنّ تميز العلوم بتمايز الموضوعات وحيثيات الموضوعات. بل ذهب ابن عاشور إلى أن بعض أنواع الاختلاف بين القراءات ووجود النطق بالحروف لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره على المعنى كاختلافهم في مقدار المدات والإملاءات، والتخصيف والتسهيل والهمس والفتحة وغيرها.

---

1. الطبري ابن جرير، جامع البيان، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 2، 1997م، ص 9 ص 388
2. أبو حبان، مرجع سابق، ج 1 ص 26.
3. ابن عاشور، مرجع سابق، ج 1 ص 10.
4. نفسه، ج 1 ص 15.
5. نفسه
واسكتفتى بنقل أهم التعريف الواردة عن علمائها وأدقاها:

• تعريف ابن جزي: التفسير هو: "شرح القرآن، وبيان معناه والإفصاح، بما يقتضيه بنصه أو إشارة أو فحواه". ويُعد هذا التعريف نلاحظ تغلب المعنى اللغوي لأصل مادة (فسّر) إذ اقتصر على معنى البيان والإفصاح مع الإشارة إلى بعض مجالات الاستنباط من النص ظاهر الدلالة وخفيفه.

• تعريف بدر الدين الزرخشي: للزرخشى تعريفان لعلم التفسير كلاهما بـ<كتابه البرهان قال في التعريف الأول: "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على ذيّة صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه". وورد في التعريف الثاني قوله: "علم نزول الآية وسورة واقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيّها ومدنيّها، ومحكمها ومتشابها، وناسخها ومنسوخها، وخاصة وعامّها، ومطلقة ومقيّدها، ومجملها ومفسّّرها، وزاد قوم فقالوا: وعلم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيديها، وأمرها ونهيها، وعيبها وأمثالها". وكأنه أجمل في التعريف الأول وفصل في التعريف الثاني: لأن مجموع العلوم التي ذكرها في التعريف الثاني تعتبر أدوات لفهم كتاب الله، أي أن أسباب النزل والكتّ والdni والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ، وعلم الفقه والأخلاق هي أدوات التفسير لا التفسير نفسه؛ ولهذا أدرجها علماؤنا ضمن العلوم الواجب توفرها في الفصّ قبل عملية التفسير.

---

1 ابن جزي الكليبي، التسجيل لعلوم التنزيل، لبنان، دار الكتاب العربي، ط2، 1973م، ج1 ص 6.
2 الزرخشى بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، حقيقه أبو الفضل إبراهيم، لبنان، دار المعرفة، ط1، ج1 ص 13.
3 نفسه، ج2 ص 148.
التعريف الأول أدق وأشمل لأن الأدوات كثيرة ولا تسعها التعريف المختصرة، كما أن الاختصار من شروط الحدود.

تعريف عبد العظيم الزرقاني: قال: "التفسير هو علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلاليته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية". حيث أضاف قليدا من الأهمية بمكان "تحذير التفسير"، وهو قوله (بقدر الطاقة البشرية) إذا أن الإحاطة المطلقة بمعاني القرآن غير منطوية لأن القرآن الكريم والمالي المبتوث في مصدرها كامل بصفاته محيط بعده، والطاقة البشرية قاصرة فانت لها أن تدرك جميع مراميه وتحيط بكل معانيه، قال الزرقاني: "وقولنا بقدر الطاقة البشرية بيان أن لا يقدح في العلم بالتفسير عدد العلم بمعاني المتشابهات، ولا عدم العلم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر".

تعريف محمد الطهار بن عاشور: قال: "هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن الكريم، وما يستفاد منها باختصار أو توسع...". وقال: "يكتب أليس الصبح بقرب "التفسير شرح مراد الله تعالى من القرآن ليفهمه من ثم يصل ذوقه وإدراكه إلى فهم دقائق العربية". وقال: "التحرير أيضاً: "هو تفسير ألفاظ واستنباط معان". وجعل من التعريف الأخير منطلق لقضية جوهرية أثارها ودلل عليها، وهو عدم اعتباره التفسير علمًا إلا إذا

القرآن الكريم، مناهج العرفان، لبنان، دار الفكر، ط1، 1408هـ، ج1 ص3.

العاصم، مرخص سابق، ج1 ص11.

البنا، التفسير بالبصر، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، (د ت ط)، ص184.

طاهر براهمي
تسامحا واقتداءً بمن سبقه من العلماء، فقال: "هذا ويُعد التفسير علما تسامح؛ إذ العلم إذا أطلق، إما أن يراد به نفس الإدراك، نحو قول أهل المنطق، العلم إما تصور وإما تصديق، وإما أن يراد به الملكة السماوية بالعقل وإما أن يراد به التصديق الجاذم وهو مقابل الجهل، وهذا غير مراد في عد العلم، وإما أن يراد بالعلم المسائل المعلومات وهي مطلوبات خبرية يبرهن عليها هذه العلم وهي قضايا شكلية، ومحب تفسير هذا العلم ليست بقضايا يبرهن عليها فما هي بكلية، بل هي تصورات مزيجية غالبا لأنه تفسير الألفاظ أو استنباط معان. فأما تفسير الألفاظ فهو من قبيل التعبير اللفظي، وأما الاستنباط فمن دلالة الالتزام وليس ذلك من القضية".

وهذا الذي عنه محمد حسين الذهبي حين قال: "يري بعض العلماء أن التفسير ليس من العلوم التي يُكلف لها حديث لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم التي أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية، ويكتفي بِه إيضاح التفسير بأنه بيان كلام الله، أو أنه المبتدأ لأنظاف القرآن وفهومها. وieri بعض آخر منهم: أن التفسير من قبيل المسائل الجزئية أو القواعد الكلية، أو الملكات الناشئة من مزاولة القواعد، ويكتفي له التعرف، فيدرك يذكى ذلك علوماً أخرى يُحتاج إليها في فهم القرآن، كالغة، والصرف، والنحو، والقراءات... وغير ذلك.".

وأرجع ابن عاشور الأسباب التي حملتهم على عد التفسير علماء إلى ستة أوجه:

1. لنفسه.
2. الذهبي محمد حسين، التفسير والمفسرون، بعناية أحمد الزهبي، لبنان، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام، ج 1 ص 10.

طاهر براهمي
الوجه الأول: أن مباحث التفسير لكونها تؤدي إلى استنباط علوم كثيرة وقواعد صلبة، تزالت منزلة القواعد الكلية لأنها مبدأ لها، ومنشأً، تنزيلاً للشيء منزلة ما هو شديد الشبه به بقاعدة ما قارب الشيء يعطي حكمه: أي أنه لم يكن التفسير مصدر لقواعد كليّة وأصول استقلالت بذاتها (وهو موضوعنا) فمصهرها أولى بصفة العلم منها.

الوجه الثاني: إن اشتراط يكون مسائل العلم قضايا صلبة بيرهن عليها جد العلم خاص بالعلوم المقولة، لأنه هذا اشتراط ذكره الحكماء جد تفسير العلم، أما الدراسات والفلسفة والأدبية فلا ينطوت فيها ذلك، بل يكشف أن تكون مباحثها مفيدة صماليًا علميًا لمزاوالتها، والتفسير أعلاها في ذلك، كيف وهو بيان مراد الله تعالى من طلاعته، وهم قد عدوا البيع علمًا والعروض علمًا وما في إلا تعريف لألقاب اصطلاحية.

الوجه الثالث: التعريف اللفظية تصديقات على رأي بعض المحققين فهي تؤول إلى قضايا، وتفرع المعاني الجمة عنها نزلتها منزلة الكلية، والاحتجاج عليها بشعر العرب وغيره يقوم مقام البرهان على المسألة.

الوجه الرابع: علم التفسير لا يخلو من قواعد صلبة في أثاثه مثل تقرير قواعد النسخ، وقواعد التأويل وقواعد الحكم والمتشابه، فسمي مجموع ذلك وما معه علمًا تفليبا.
الوجه الخامس: بأن حق التفسير أن يشمل على بيان أصول التشريع وسياسته فكان بذلك حقاً بأن يسمى علماء.

الوجه السادس: وهو الوجه الذي الذي وصفه بالفضل: وهو أن التفسير كان أول ما اشتغل به علماء الإسلام قبل الاشتغال بتدوين بقية العلوم، وفيه مصادر منظوراتها ومكان يحصل من مزاولته والدرب فيه صاحب ملكة يدرك بها أساليب القرآن ودقائق نظمه، فكان بذلك مفيدة علوماً صلبة لها مزيد اختصاص بالقرآن المجيد، فمن أجل ذلك

سمي علماء.

قال محمد المالكي: "ورغم ما قيل من التشكيك في إعطاء صفة العلم له لأنه من العلوم التي ليس لها أصل، أو التي ليس لها إسلام، أو لأنه من العلوم التي لم ترض ولم تحترق، فإن علاقته بالعلوم الأخرى لا تعد أن تكون أدوات علمية أو منهجية تساعد بشكل أو آخر على فهمه ودراسته لأنه هو المقصود بنفسه وسائر هذه الفئات أدوات تعين عليه تتعلق به أو تتفرع عنه". وهذا أدعى لوصف التفسير بالعلم، بالإضافة إلى أنه مصدر لقواعد وأصول شكلية تحكم فهم النص القرآني.

وقفائد أخرى تعد مفاهيم التشريع وأصوله.

ثالثاً: تعريف علم أصول التفسير:

على الرغم من أهمية التفسير باعتباره يتناول فهم المصدر الأول للتشريع الإسلامي والمنهج الخالد للأمة الإسلامية، إلا أنّه لم يلق اهتماماً دقيقاً من ناحية تأصيله وتقعيد قواعده، وترتيبها ترتيباً أوليًا يجعلها حكماً يحتكم إليه

---

1 محمد المالكي، دراسة الطبري للمعنى، المغرب، طبع بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، طاولة 1417هـ، 1996م، ص 22.

طاهر براهيمي
المختلفون وينطلقون منه التعاملون مع القرآن الكريم لتعيينهم على فهمه وفسيره وايراز قيمته العظمى وغايته السامية.

والمطلع على ما ألف في مجال علم أصول التفسير سواء من المتقدمين أو المتأخرین بعيد تبانيه ظاهراً في تصور معالم هذا العلم وحدوده ناهيك عن وضع حد لله، فابن تيمية مثال ورخص سالته (مقدمة في أصول التفسير) قال إنها تتنضمن فوائد كشيئة تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه. وذكر فيها ما لا علاقة له بأصول التفسير كصرف فلسفة خلاف السلف، وحكم ما روي عن أهل الكتاب ومعرفة أعلام مفسري الصحابة، وأشياء أخرى تدفع إلى التساؤل عن كيفية استعمال مصطلح قاعدة عند "". والتساؤل عن تصوره لحدود علم أصول التفسير وقواعده و مجال التداخل بينه وبين علوم القرآن.

وهناك من اعتبار أصول التفسير هي نفسها الشروط الواجب توفرها في المفسر؛ سواء الشروط العلمية كما فعل السيوطي ورسالته (شروط المفسر)، أو الشروط المتعلقة بشخص المفسر من تقوى ووعه كما ورد في مقدمات بعض المفسرين وفقاً لطفية الصياغة في كتابه (بحوث في أصول التفسير) جاعلاً أيهما ضمن أصول التفسير.

تأخر التفكير في تأسيس علم أصول التفسير وذلك بالرغم من أن فهم القرآن الكريم كان أهم ما واجه المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم) الذي لم يخلف إلا إرثاً تفسيرياً مباشراً للقرآن، بالرغم من أن علم التفسير كان أول العلم وجودا إلا أنه كان آخر العلوم في التأسيس النظري والتقليد ل، والسؤال التاريخي كبير عن سبب تأخر التفكير في أصول التفسير حتى في القرن الخامس... ينظر: عبد الرحمن الحاج، تأسيس أصول التفسير والصلة بالبحث الأصولي، مقال على شبكة الإنترنت يوم 10 أكتوبر 2016م:
http://vb.tafsir.net/tafsir16966/#.WBcfF6LBb2s

1. ابن تيمية عبد الحليم مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زرور، الكويت، طأ دار القرآن الكريم، 1971م، ص 33.
2. فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، المغرب، منشورات الفرقان، طأ 1997م، ص 27.

طاهر براهمي
ومن المعاصرين من غلب فنا من الفنون وحصر أصول التفسير في القواعد التي قامت على استقراء أساليب العربية، على طريقة الأصوليين وهو ما يسمى بقواعد الاستدلال اللغوية من واضح ومبهم وعبارة إشارة ومنهوم مخالفًا، قال محمد أديب صالح: "إن ما يقال في تدوين أصول الفقه بشكل عام، يقال في تدوين تفسير النصوص الذي هو جوهر أصول الفقه ولبابه".

وهذه القواعد لها تعلق بأصول التفسير لأن أصول الفقه "أثكر العلوم معالجة لأصول التفسير"، ولأن "تحديد أصول التفسير بوصفه قواعد سلسة تدرس قواعد القرآن الكريم من موقع التلقي، ليجعل منظور علم أصول الفقه أثكر الملاحظات العلمية أثليًا ليكون أساسيًا له، ولقد جرت محاولات قليلة بعضها غاية في الأهمية لاستثمار علم أصول الفقه في تشكيل أصول التفسير، لكنها ما تزال بدأها". كما أن الأصوليين تكلموا عن أحكام الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، وغيرها وهي لها تعلق بالتفسير من جهتين:

الأولى: أن علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طرق استعمال كلام العرب وفهم موارد اللغة، أوبر التنبيه عليها علماء العربية مثل الفحوي.

الثانية: أن علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويصبح عنها، فهو آلية للمفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها.

---

1. ينظر: محمد أديب صالح، تفسير النصوص، لبنان، المكتب الإسلامي، ط4، 1993م، ج1 ص12.
2. نفسه، ج1 ص93. وينظر تعقيب فريد الانتصاري، مرجع سابق، ص28.
3. آل جعفر مساعد مسلم، آثر التطور الفكري في التفسير في العصر العباسي، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م، ص61.
4. عبد الرحمن حاج إبراهيم، مقال سابق.
5. ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1 ص25، 26.
وعلى الرغم من تلك أهمية لأصول الفقه وعلاقته بأصول التفسير إلا أنه غير حاصر له ، بل علم أصول التفسير يتعدى أصول الفقه كثير من مباحثه ، فهو بعض مادته لا حقلها ، كما أنه لا يمكننا إغفال النزعة الفقهية لعلم أصول الفقه ، رغم دعوى بعض المعاصرين لاستثمار علم الأصول في المجال القرآني الرحب ، ليتحرر من الدائرة الفقهية وليتسوّع أفقه شاملاً بكل موضوعات القرآن وأشكال خطابه ، باعتباره العلم الذي يضع قواعد الاستنباط ، بالإضافة إلى النزعة اللسانية التاوية ضمن مباحثه .

ويُ الحقيقة لا يمكن وضع تعريف جامع مانع لأصول التفسير دون معرفة الدور المترابط والบริการ الأهداف المتوفرة منه ، فليس من أهداف أصول التفسير تعيين المفسرين بأحكام مسبقة تحد من الإنتاج التجريدي للتفسير واعتبار أن كتب الله " قد فسره العلماء الراشدون ف العلم تفسيرات أضاءت على سبيل الاستغراق معايي ، وما عليه إذا أردنا أن نعود منه يقتبس من الفهم وشهاب من الإدراك سواء أن تعكف على هذه المصنفات الجليلة ، ففشي ما يشبع النهم ويزوي صدى الصادي ، ولا مجال بعدها مستيزد ولا مجتهدي براءه في كتاب الله " إلا أن هذا معارض لأهم الصفات الإعجازية للقرآن الكريم ؛ وهي صلويته لكل زمان ومكان ، كما أن هذا يجعل المفسِر حسب أحكام مسبقة تملبه عليه مثل هذه القواعد والأصول ، لتنعدم بها الفوارق المنهجية وتتربى بين المفسرين.

ويُ هذا الاتجاه فصل عبد الرحمن العكك عند تعريفه لأصول التفسير بين تعريف المفردتين ( أصول ، تفسير ) ثم أبرز الفرق بينهما ليصل إلى أن " الأصول

1. ينظر : عبد الرحمن حاج إبراهيم ، مقال سابق  
2. مصطفى ناج الدين ، النص القرآني ومشكل التنوير ، مجلة إسلامية المعرفة ، السنة الرابعة، العدد 14 ص. 8.

ظاهر براهيمي
هي المناهج التي تحدد وتبين الطريق الذي يلتزمه المفسر عند تفسيرهايت الكتاب العزاز. وأما التفسير فهو إيضاحاً مع التنقيئ بهذا النهج.

وهذا يتصور جيداً علاقة الأصول بالمناهج إذ أن الفرق بين الأصول والمناهج ليس فرقاً بين محكمات ملزمات واحتياطات، بل إن حقيقة العلاقة بينهما أن المنهج هو غلب بعض الأصول على بعضها الآخر؛ كما هو الحال بالنسبة لكتب المعاني للقراء والزجاج والأخفش، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معاصر بن المثنى، وكتب الغريب تكتب ابن قتيبة؛ فهي كتب التفسير غلب أصحابها الأصول اللغوية على الأصول النقدية والعقلية، والحال نفسه ينسحب على أصحاب المنهج الأثري مكامن كثير والسياحي دفعة الدرس الثانى وغيرهما.

أما الحكم بفساد بعض المناهج فهو ناتج عن عدم التزام قواعد تلحق الأصول المختارة؛ يستلزم أصحاب المنهج اللغوي بقواعد اللغة العربية مثل: "الأخذ بالأشوراً" استعمال لسان العرب وطرح الشواذ من ديوان شعرهم، وحمل الكلام على ظاهره في الحقيقة وتقديمه على المجاز إلا لفترة تدفع إلى ذلك...

واعتماد خلافها، فعدل منحكم بفساد منهج صاحب هذا الراية، وتبقي الأصول النقدية والعقلية عبارة عن قواعد يحتويها إليها عند الخلاف والنزاع وإن لم يلتزم بها أصحاب المنهج اللغوي من حيث النحو والتدوين.

وباعتماد هذا الفرق بين الأصول والمناهج تتعمد المناهج التفسيرية وتتمايز طرقها، فإذا أضفنا إلى هذا خصوصية بعض الأصول نفسها ستصار تعداد

---

1. ينظر مناقشة الباحث محمد مغربى لهذا التعريف وموقعه من الفرق بين المناهج والأصول في بعثه، أصول التفسير عند جمال الدين القاسمى، رسالة ماجستير توقشت في كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، ص. 48.
2. عبد الرحمن العنك، أصول التفسير وقواعد، لبنان، بيروت، دار النفائس، ط. 4، 2003م، ص. 30.
3. هذا رأى الباحث محمد مغربى، أصول التفسير عند جمال الدين القاسمى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2003م، ص. 49.
4. محمد المالكي، مرجع سابق، ص. 127.

طاهر براهمى
المعنوي وتوضّه سياسة هذا يفتح مجال الاجتهاد في التفسير ومأساة القرآن لمجتهدات العصر ومتميلاتها، ويصبح دور علم أصول التفسير دوراً فاعلاً في الساحة التفسيرية وليس عائلاً دون حركية التفسير ومرونته، قال ابن عاشور: "أما القواعد العلمية التي أسسها لنا السلف فإن الطالب يقراها ويكتبها لتستخدم فكره لا تستمد أفكاره، ومتى استضاف القواعد الأفكار بانضباط النظر... وعلمنا ماأناكتنا في التعليم والعلم: لأن اقتصارنا على وقفنا عندما حددنا رجوعنا لمجتهدان التفسير في التعليم والعلم: لأن اقتصارنا على ذلك لا يظهر لنا إلا للحصول على بعض ما أسسه وحفظ ما استنبطوه، فنحن قد غلبنا بما فاتنا من علمهم ولو قليلاً، أما متي جعلنا أصولهم أسسا لنا نرتقي بالبناء عليها، فإننا لا نسوءنا وقت جزء من تعليماتهم متحفنا قد استضافنا حظاً وافراً قد فاتهم.

ومن جهة أخرى فإن علم أصول التفسير يعتبر سياحاً نظريا يحمي علم التفسير والمفسر من الوقوع في الخلل في الفهم والاستنباط، وله تنكشف انحرافات بعض المناهج في إعطاء النصوص لخدمة مذهبية معينة، أو ليوافق رأياً مفترقا تقريرًا سابقاً، وهذا يكون علم أصول التفسير هو: "العلم الذي يتوصّل به إلى الفهم الصحيح للقرآن، ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيرهً. فهو يحمي النص القرآني من الغلايين في التوقف عندما نجدها القدامى على اعتبار أن معاني القرآن استغرقت في إنتاجتهم التفسيرية، ويحميه أيضاً من الغلايين في اعتباره "نصًا مفتوحاً على جميع التأويلات" ليصبح معنى النص يعتمد بعده قراءته ويتنوع بتنوعها. 1

1 أَبَن عَاشُور، أَلِيسَ الصَحِيحُ بِقِربِهِ ص 179.
2 فَهِيدُ الرَوْمِيُّ، بَحُوثُ في أَصولَ التَفْسِيرِ وَمناهِجهِ، السَعُودِيَّةُ، مَكتبَةُ التَوبَةِ، ط 1، 1413هـ ص 11.
3 مصطفى ناج الدين، مقال سابق، ص 08.
أما التأويلة القديمة فتتمثل في أراء الفرق المنحرفية التي تتبنى فكرة مسبقة ثم تطبيق تفسير آيات القرآن على مقتضى تلك المفاهيم القبلية. وذلك بالاستعانة بالغربي والشاذ وكل ما يؤيد دعاويهم. قال ابن تيمية: "ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغة عن طريقها المعروفة وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات".

وأما التأويلة الحديثة: فهي مناهج القراءة المعاصرة المتحررة من صلَّ الضوابط والقواعد، الداعية إلى الانفتاح المطلق للنص على أي قراءة مهما تعددت " لأن القراءة الواحدة سقوط ساقٍ بتحريمهم وهم الطابقة بين النص والقراءة " ولهذا يتمعَد بعض الاماميين إبراز لفظ النص بـ" عناوين مكتبهم " وهم يريدون تمرير بعض ما يوحي به مدلوله بالمفهوم الغربي، من أجل تسويع تحليل القرآن الكريم تحليلًا متحررًا، ومن تلك العناوين مفهوم النص، نقد النص، النص والحقيقة، النص والتآويل وغيرها.

ومن التعريف التي تجرينا إلى مفهوم أصول التفسير هو تعريف خالد السبتي لقواعد التفسير حيثضيف قيداً مهما هو الكلِّي: "قواعد التفسير هي الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم ومعرفة صيفية الاستفادة منها".

---

1. ابن تيمية، درء تعاضد العقل والنقل، تحقيق محمد سالم، دار الكتب الإسلامية، ط 1، 1399 هـ، ج 1، ص 12.
2. مصطفى ناج الدين، مقال سابق: ص 08.
3. ينظر: تقد الباحثة نهيلة الأحمد للمتحدثين بمفهوم النص في دراسات العربية المعاصرة بـ "كتابها"، التفاعل النصي (العائلي النظرية والنهج)، قنالا عن جمعان بن عبد الكريم، إشكاليات النص دراسة نسائية نصية، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2009 م، ص 26، ص 27.
4. خالد السبتي، قواعد التفسير، مصر، دار ابن عفان، ط 1، 1421 هـ، ج 1، ص 30.
فهو ينطلق فيه تعريف هذا من استثمار التشابه بين قواعد الفقه وقواعد التفسير، فجاء تعريفه قريبا من تعريف القواعد الفقهية، وميزة القواعد الفقهية أنها ظواهر مرصودة داخل مجموعة الأحكام عكس القواعد الأصولية التي هي مقررة قبل الأحكام التي تستنبط منها، قال أحمد الندوي عن موقع قواعد الفقه من الأحكام "هي متاخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع؛ لأنها جمع لأشباهها وربط بينها وجمع معانيها، أما الأصول فالتفسير الذهني يقتضي وجودها قبل الفروع؛ لأنها المفسر التي أخذ الفقيه نفسه بها عند الاستنباط".

فقيه الكلية والفرق بين القواعد الفقهية والأصول يخدم تعريفنا بشكل مباشر ليكون حد العلم هو قولنا: علم أصول التفسير هو القواعد الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط مماني حكيم الله تعالى، والقيود التي أخذ المفسر نفسه بها عند الترجيح.

فقولنا: هو القواعد الكلية؛ لأنها قواعد مطردة ينعدم فيها الاستثناء عكس القواعد الأغلبية أو القواعد الجزئية التي تكثر فيها الاستثناءات.

وقولنا: هي التي يتوصل بها إلى استنباط مماني حكيم الله تعالى، يجعل تلك القواعد خاصة بعلم التفسير.

وقولنا: والقيود التي أخذ المفسر نفسه بها عند الترجيح، لاحتواء جميع مناهج التفسير، فهي قواعد بنى عليها المفسر ترجيحاته سواء كانت قواعد نقدية أو نبوية أو عقلية، وتغليب بعضها يحدد منهج المفسر؛ فهي اختيارات عند التوظيف ولكنها ضرورية عند التنزاع والإختلاف.

نشأة وتطور علم أصول التفسير

______________________________

1 علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية، سورية، دار القلم، ط 3، 1414هـ/1994م، ص 69.
لم ينشأ علم أصول التفسير إلا بعد عصر التدوين؛ لأن طبيعته العلمية تجعله يكتمل بطريقة تراكمية حسب الحاجة، ومنطوقياً مع مراحل تطور علم التفسير نفسه منذ نشأته، فلم يكن جيل الصحابة بحاجة إلى كثير من القواعد اللغوية لفهم القرآن الكريم باعتبار أنه خاطبه بلغتهم التي يعقولونها ويتخاطبون بها سليقاً.

وكما أن كثيروا من قواعد التفسير وقراراته ظهرت على يد الصحابة والتابعين أنفسهم، وأخرى ظهرت بظهور القواعد الأصولية والنهجية: "لا أن يباصر هذا العلم ظهرت قد ظهرت في العهد النبوي على يد أفضل الخلق صلى الله عليه وسلم، ثم على يد آئمة التفسير من بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فكانت نشأة قواعد التفسير مهاجمة للنشأة التفسيرية".

وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم مراحل تطور علم أصول التفسير إلى أربع مراحل هي: مرحلة التأسيس ومرحلة التطور ومرحلة التدوين ثم مرحلة الاستقلال في التأليف.

أولاً: مرحلة التأسيس:
لما كان نشأة علم أصول التفسير مهاجمة للنشأة علم التفسير فإن هذه المرحلة ظهرت على يد النبي صلى الله عليه وسلم المأمور بإبلاغ القرآن ويبيانيه مصداقا لقوله تعالى: "أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم وعلهم يشفكرون" (44) النحل، فكان النبي صلى الله عليه وسلم متضا ضحايا ومرشد صاحباته الكرام لبعض قواعد الاستباط، ويظهر ذلك جلياً في جوابه صلى الله عليه وسلم على ما استشكله فهومه سؤال ابن مسعود رضي الله عنه عن الظلم في قوله تعالى: "ذئن أمروا ولم يلبسوا إيمانهم بظالم أو أباحك لهم الأمان وهم مهتدون" (82) الأعراف، قال: "لما ظلتمنナルدين مهتدون ولما تولينبظالم أو أباحك لهم الأمان وهم مهتدون بظالم، فلننا يا رسول الله، أينا لا يظلم نفسه؟ قال: "ليس ليهما تقولون، للمّ خالد السبيت مرجع سابق، ص 42.
كانيا: مرحلة التطور:

ويمثلها جيل الصحية والتابعين، وفيها توسع مصادر التفسير مما أضفى إلى ضرورة التمييز والتنقيح والحد من غوايل الوقوع في الخطأ، وبدأت تمتايز مصادر هذه المرحلة فانقسمت إلى قسمين أساسيين هما مصادر نقلية ومصادر استدلالية.

- أما النقلية فهي ما يرونه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعضهم البعض وما عاشوه من قرائن النزول وما سمعوه من أهل الكتاب.
- وأما الاستدلالية فهي ما يستعينون به في قراء آيات الكتاب كالمشر والمشهور من كلام العرب، ومعرفتهم باختلاف اللهجات.

ويبرز في هذه المرحلة أعلام التفسير من الصحية والتابعين، وكثرت حلقات العلم وتتنوعت طرق الاستدلال فتمايزت مدارس التفسير وتعددت، لتظهر مدرسة تفسيرية تبحر أخذت عن ابن عباس رضي الله عنهما لها أعلام هم العمدة.

1 الحدث أخرجه البخاري في باب أخذت عن ابن عباس رضي الله عنهما للدلالة على أن مصدر التفسير ينظر إلى صحيح البخاري تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طرق النجاها ط1، 1422 هـ، ج 4 ص 141. رقم 3360.
فوضعت قواعد ومحتزات أملتها طبيعة المرحلة، وخصوصية المصادر، فالصحابة كانوا يتوفرون للمصادر الاستدلالية، والتابعون ركزوا على التأصيل للمصادر النظرية واحتراز الرواية لكثرة الكذب والنسيج، واتساع الرواية عن أهل الكتاب وبدأ علم أصول التفسير في هذه المرحلة يأخذ الطابع العلمي التقليدي تمهيداً لتدوين مسائله وقضاياها في المرحلة القادمة.

ثالثاً: مرحلة التدويل:

أظهرت المدارس التفسيرية سالفة الذكر في التمديد لحركة تفسيرية كبيرة بلغت حد النضج والأصالة في طرق الاستدلال والنقل والتآصيل للهما، فبرزت مدونات عناصرها الأثر الفعال في بناء علم أصول التفسير ورسم معاشه وحدوده.

إلا أن أجزاء هذا العلم بقيت موزعة بين عدة اتجاهات تأليفية هي:

- مدونات علم القرآن: كمؤلفات علم القراءات والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وتولدت " عن هذه الدراسات القرآنية القديمة مجموعتان من القواعد التفسيرية:

  - مجموعة من القواعد التفسيرية اللغوية المحضية وهي التي تتعلق بدراسة النص القرآني في مستواه الصوتي أو المعجمي أو التركيبي أو الدلالي، وهي مرحلة ضرورية واساسية لما بعدها من المراحل.

  - مجموعة من القواعد التفسيرية اللغوية المباشرة التي يعطيها النص القرآني بدلالة اللغة، وإذا تحاول النزول إلى مقاصده الدينية وأبعاده الشرعية باعتباره رسالة موجهة للإصلاح والتشريع.

- الأجزاء التفسيرية: وأغلب مباحث هذه المؤلفات هي لغوية بمستوييها اللفظية والتركيبية فاعتنت بغريب القرآن والأشياء والنظائر وخصوصيات الاستعمال القرآني كما اعتنت ب المجازاته واستعمالاته.


محمّد الماليٌٕ، مرجع سابِٕ ص. 28.

ظاهر براهيمي
البلاغة، ثم تطور التأليف ظهرت سكت المعانى والمجال والغريب:
ولقد امتازت هذه الظاهرة بالتدوين المنظم للغريب والشوارد، والاستعمالات البلاغية في مختلف صنوفها، وأثرت فيما بعدها
كما تميزت بكثرة المباحث الصرفية والاشتاق والمباحث النحوية والاستشهاد بلغة العرب.

المؤلفات الأصولية: تعد الرسالة للإمام الشافعي أقدم إخراج علمي في علم أصول الفقه وأصول التفسير، وقال محمد أديب صالح تحت عنوان الشافعي: "تتحدث فيها عن الكتاب والسنة، ومراحل البيان وعن الأجماع والقياس وإنزالها منازلها، كما تحدث عن الناسخ والم سنو و العمول والختوص والأمر والنهي، وعن المجمل وتفصيله، كما تقد الاستحسن، وذكر الاختلاف الجائز منه والمحرم، وأوضح أهمية العلم بلسان العربلين يريد فهم الكتاب والسنة بكل دقة بأسلوب منظم وبحث منطقي دقيقة.

التفسير الشامل: فكان التفسير في بداياته يتسم بخصوصية التنائر، وكانت الأعمال التدوينية تعتمد على الأمور أحيانا وعلى ظواهر اللغة العربية وشاورها أحياناً أخرى، وهذا يعني أنها لم تشمل القرآن استماساً. أما التفسير بكل محتوياته وحياته فيمكن القول فيما وصلنا منه أن ابن جبريل الطبري قد بدأ بتفسيره المسمى جامع.

1 محمد حسين علي الصغير، المبادئ العامة في تفسير القرآن، لبنان، دار المؤرخ العربي، ط 1، 1940م، ص 139.
2 مساعد بن مسلم الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، لبنان، دار ابن الجوزي، ط 1، 2002م، ص 128، ص 133.
3 خالد العتك، مرجع سابق، ص 35.
4 محمد أديب صالح، مرجع سابق، ص 94.
البيان عن تأويل آية القرآن: وهو شامل لسور القرآن أجمع. ليكون بهذا مؤسساً للتفسير بمفهومه الشامل وأيضاً هو "أول من عمل على تجريد قواعد التفسير وضبطها وتحديدها بمذهبية واضحة، خلافاً لما كان أمر التفسير قبله". فدرج على منواله المفسرون تاركين تراثاً تفسيرياً عزيراً يعدّ "ميداناً بكا على مستوى التطبيق للبحث عن المعنى للبحث عن المعنى وطرق كشفه: لأنهم كانوا في مواجهة مباشرةً ويك معاذة شاقة وعسرة أمام عملية تفسير القرآن الكريم، مما يجعلنا نذهب إلى القول إنّ تعالجتهم للمعنى ظهرت على مستوى التطبيق قبل أن تظهر على مستوى التنظير". والمؤكد أنهم تلزموا أصولاً وقواعد يُستنبط بها النص، فكانت تفسيرهم أهم مصدر من مصادر علم أصول التفسير.

رابعاً: مرحلة الاستقلال في التأليف:

نشأ علم أصول التفسير وتبلورت أجزاءه خلال المرحل المذكورة سابقاً، وبقيت متناثرة بين مجالات عدة ومصادر مختلفة، ولم تجمع في مؤلف واحد إلا في القرن الخامس. وذهب خالد السبتي إلى أنّ أول ظهور لمؤلف في علم أصول التفسير وقواعده كان في القرن السابع فقال: "بعد التنبيع لم أقف على القدر الذي يتناسب مع ما له أهمية وإنما وقفت في بعض الفهرس على ثلاثة كتب معروفة بقواعد التفسير أو ما يقرب هذه العبارة وكانت سنة وفاة أحد مؤلفيها 1192 هـ، وتوفي الآخر سنة 777 هـ". 

مؤلفات علم أصول التفسير

محمّد حسن علي الصغير، مرجع سابق ص 137.
محمّد المالكي، مرجع سابق ص 94.
نفسه ص 29.
عبد الرحمن الحاج إبراهيم، مقال سابق.
حلاك السبتي، مرجع سابق ج 1 ص 42.

ظاهر براهيمي

1
2
3
4
5
قواعد التفسير لأبي عبد الله فخر الدين ابن تيمية (ت 621 هـ) وقيل هو كتاب في التفسير، وبعد تحقيق خالد السبتي مقدمته قال: "و هذا الكتاب لم يصل إلينا وإنما ذكره صاحب كشف الظنون بالعنوان المشارك إليه، وقال في مفتاح السعادة: ومن التفسير قواعد التفسير لأبن تيمية ثم ذكر شيئا من ترجمة المؤلف وقال (وله تفسير القرآن الكريم) وكأنه يقصد هذا الكتاب لأنه لم يذكر غيره.

الإيسكير في قواعد التفسير: لسلمان عبد القوي نجم الدين الطويق (ت 716 هـ) قال في مقدمته: "فإنه ما زال ينجلج في صدر إشكال علم التفسير وما أطلق عليه أصحاب التفسير، ولهم أبدا منهم كشفه فيما آلهه، ولا نذاه فيما نراح، فقتضيني النفس الطالبة للتحقيق النافع بن جمع الطريق لوضع قانون يعول عليه، ويصار إلى هذا الفن إلى، فوضعت لدلله صدر هذا الكتاب مرفقاً به قواعد نافعة.

يُعد الكتاب، وسميته الإيسكير في قواعد التفسير: مقدمة في أصول التفسير: لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (ت 728 هـ) قال فيها مقدمتها: "سألت بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد مكليتين على فهم القرآن ومعرفة تفسيه وممانعه، والتمييز في مقوله ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الباطل، وعدّها محققتاً عدانا زوراً من أهم ما كتبه ابن تيمية في الدلالة على منهجه في التفسير وأصوله عنده، بل يعتبر من أهم ما كتبه في هذا الباب مطلقاً.

__________________________

1 نفسه ج 1 ص 43.
2 الطويلي، الإيسكير في قواعد التفسير، تحقيق عبد القادر حسن، مكتبة الأدب، القاهرة ص 27.
3 ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زورا، الكويت دار القرآن الكريم، ط 2، 1972م، ص 33.
4 مقدمة تحقيق المقدمة، ص 15، 16.
نهاية التفسير في قاعدة علم التفسير لمحمد بن إبراهيم بن ساعد
الأنسائي السنن الجزء الثاني من التفسير، المنشور بمنشور سعد بن بزينة، 749 هـ.
ذكر محقق كتاب التفسير المفتي إلى أسس القاضي واجب ترجمتهم.
لمحة عنوانه: "نهاية التفسير في قاعدة علم التفسير".

المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم لشمس الدين بن الصائغ
محمد بن عبد الرحمن الحنفي (ت 777 هـ).

قواعد التفسير لمحمد بن إبراهيم الوزير بن المرتضى اليماني (ت 840 هـ). قال خالد السبتي: "هكذا ذكر في فهرس التمورية، وبعد تطلـب
الكتاب وقفة عليه فإنه هو فصل من سكتاب ابن الجرح الحق على الخلق
لمحة نفسه، وهو الفصل الواقعي تحت عنوان (فصل في الإرشاد إلى
طريق المعرفة لصحيح التفسير) وقد تحدث فيه المؤلف عن طريق
التفسير ومراثه وأنواعه.

التفسير في قواعد التفسير لمحمد بن سليمان الكافي (ت 879 هـ).
قال محترف الكتب: "سمى الباب الأول باب المصطلحات لكنه لم يقتصر
على تعريف الاصطلالات وإنما تطرق إلى الحديث عن كثير من من
الموضوعات والأبحاث الأخرى، وقسم الكتاب إلى بابين، ولم يلتزم بذكر
مصادر النصوص التي كان ينقلها، ويسلط أحيانا طريق المنطقة.
تقرير بعض المباحث.

1 خالد السبتي، مرجع سابق، ص 1، ح 1 ص 44، وانظر: ابن الوزير، إيثار الحق، ص 79.
2 تحقيق أحمد مصطفى حسن صالح، إشراق صابر طعمية، النادر اليماني، معاصر، ص 370، 1985 م.
3 الكامل، التفسير في قواعد التفسير، دراسة وتحقيق ناصر بن محمد المطرودي، سورية،
دار الملف، ط 1410 هـ، 1990 م، ص 64، 65.
الفوز الكبير في أصول التفسير لأحمد بن عبد الرحيم ولي الله 
الديوني (ت 1176 هـ)، قال: مقدمة كتبته: "مقدمة هذه الرسالة 
منحصة في خمسة أواب:

- الباب الأول في بيان العلوم الخمسة التي يدل عليها القرآن الكريم نصاً وبيان نزول القرآن بالأставка مكان هذا الغرض.

- الباب الثاني في بيان وجوه الخفاء في معاني نظم القرآن، بالنسبة إلى أهل هذا العصر وإزالة ذلك الخفاء بأوضح بيان.

- الباب الثالث في بيان لطائف نظام القرآن، وشرح أسلوبه البديع بقدر الطاقة والإمكان.

- الباب الرابع في بيان مناهج التفسير، وتوضيح الاختلاف الواقع في تفاسير الصحابة والتابعين.

- الباب الخامس في ذكر جملة صالحة من شرح غريب القرآن، وأسباب النزول التي يجب حفظها على المفسر، ويمتاع ويحرم الخوض في كتاب الله بدونها.

- قواعد التفسير لعثمان بن علي المودور نهوي (ت 1211 هـ).

- الإكسيمر في أصول التفسير لحمد صديق حسن الحسيني البخاري القنوني (ت 1307 هـ).

- مبادئ التفسير لحمد الخضري الدمياطي ت 1287 هـ. طبعت هذه الرسالة مع رسالة أخرى للمؤلف عنوانها منظومة في متشابهات القرآن، وفي هذه الرسالة أوفى المؤلف الشرح عن مبادئ التفسير وأصوله، وتكلم فيها عن صفة أنزل القرآن الكريم من اللوح الحفظ وعن الأحرف السبعة وعن المصاحف وهي على اختصارها مفيدة وقيمة.

---

1. الدهلوي، الفوز الكبير في أصول التفسير، سورية، دار الغوثائي للدراسات القرآنية، ط 1 2008، ص 16.
2. محمد الخضري الدمياطي، رسالة في مبادئ التفسير ومنظومة في متشابهات القرآن، سورية، دار البصائر، ط 1 1404هـ، ص 5، 6، 7، 12.
القواعد الحسان لتفسير القرآن : عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت 1376 هـ) ، قال فيما المقدمة : "أما بعد : فهذه أصول وقواعد تفسير القرآن الكريم جليلة المقدار عظيمة النفع ، تعين قارئها ومتأملها على فهم صلالة الله والاهتداء به ، ومخبرها أجل من وصفها : فإنها تفتح للعبد من طرق التفسير ومنهج الفهم عن الله ما يعين على كثير من التفسير الخالية في هذه البحوث النافعة".

ولأبد من التنبيه على أهمية التفسير نفسها وما حوته من مقدمات التي جمعت مادة أصول التفسير ، بل هي أوثق مصدر له . هناك أيضا اجتهادات للمعاصرین فيما جمع مادة هذا العلم نذكر منها :

- بحوث في أصول التفسير للصاباغ محمد بن لطفي.
- قواعد التفسير جمعا ودراسة لخالد محمد السبتي.
- أصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك.
- بحوث في أصول التفسير مناهجة لفوعد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي.
- التفسير في أصول التفسير لعماد علي عبد السمیع حسين.
- فصول في أصول التفسير لسعد بن مسلم الطيار.
- التحریر في أصول التفسير لسعد بن مسلم الطيار أيضا .
- الركيزة في أصول التفسير لحمد بن عبد العزيز الخضيرى.

1 عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، القواعد الحسان لинтерفيزي القران ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط 1 ، 1420 هـ 1999 م ، ص 7.

ظاهرة براهمي
ختم هذا البحث يحسن بنا تسجيل النتائج الآتية:

- علم أصول التفسير هو القواعد الكلية التي يتواصل بها إلى استنباط معاني صلاة الله تعالى، والفيد التي أخذ المفسّر نفسه بها عند الترجيح.

- لم ينشأ علم أصول التفسير إلا بعد عصر التدوين؛ لأن طبيعته العلمية تجعله يكتمل بطريقة تراكمية حسب الحاجة، ومتعارفية مع مراحل تطور علم التفسير نفسه. أجزاء هذا العلم بقيت موزّعة بين عدة اتجاهات تأليفية هي مدونات علوم القرآن والأجزاء التفسيرية وكتب أصول الفقه والتفاسير الشاملة.

- شهد تطور علم أصول التفسير أربع مراحل أساسية هي: مرحلة التأسيس ومرحلة التطور ومرحلة التدوين ثم مرحلة الاستقلال في التأليف.

- إن علم أصول التفسير له دور فاعل في الساحة التفسيرية، فهو يغري الموروث ويضبط الجديد ويحرك الراصد ويقيّد الوافد، ولا يعدّ عائلاً لحركية التفسير ومرونته.

- أول ظهور مؤلف في علم أصول التفسير وقواعد علّاقته عِنّي القرن السابع.

- ألفت هذا العلم مؤلفات كثيرة بمناهج مختلفة، وما زال الباحثون يمهمون استكمالها حيث توجهت البحوث في السنوات الأخيرة إلى استنباط قواعد التفسير من التفسير نفسها، أو من مدارس تفسيرية معينة كالدرسة العقلية أو الأثرية أو اللغوية.